تحقيق معنى « بناء اللغة على التوهم »
ونفي مزاعم الوهم عنه

محمد شوقي أمين

١ ـ البحث الذي قرأه الأستاذ العلامة الجليل « محمد بهجة الأثري » على مؤتمر « مجمع اللغة العربية » بالقاهرة ، في دورته الثانية والأربعين سنة ١٩٧٦ بعنوان « مزاعم بناء اللغة على التوهم » ونشرته مجلة « مجمع اللغة العربية » بدمشق بحث ينم عن غيرة على أصالة العربية وصفائها واستقامة السليقة فيها ، وقصارى القول فيه أنه « أثر » من الأستاذ « الأثري » على النحو المأثور من بحوثه المأثورات .

ومجمل البحث أن في أقوال النحاة واللغويين أنواعاً من مزاعم التوهم نسبوها إلى العربية ، وقد عددها الأستاذ الباحث ، فكانت سبعة أنواع ، وقال إنه مفندها واحداً واحداً ، إلا السابع ، وهو « العطف على التوهم » فإنه أرجأه إلى وقت آخر يعالجه فيه .

وقد استظهر الأستاذ الباحث أن المقصود من بناء اللغة على التوهم هو الخطأ ، وأنه يعني انحراف السلائق عن قانونها الذي تجري عليه اطراداً. وعنده أن الأمثال التي تساق على التوهم إنما جرى فيها ما جرى عن وعي

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وإرادة وقصد ، لا عن غفلة وتوهم ، وأن من قالوا بالتوهم أعربوا عن غفلة عن طبيعة اللغة وقوانينها الدقيقة .

وبلغ التعلق بهذا الاستظهار عند الأستاذ الباحث مبلغ قوله إن قدامى اللغويين أعطوا الحروف المزيدة حكم الحروف الأصلية ، لأنهم فطنوا لهذا النظام في العربية وعقلوه ، فأقروه قانوناً ، ولكن جهل النحاة الخالفون أو قلة منهم هذا القانون ، فقرروا الاشتقاق من الحروف الأصول ، ومنعوا الاشتقاق من الزوائد ، وحكموا على المشتق من الزوائد بالتوهم والخروج عن القياس . وأن المتقدمين فطنوا لحرمة الزائد في الكلمة وأقروه إقرار الأصول على سبيل القصد والإرادة ، لا على سبيل الغفلة والتوهم والاعتباط ، فلا توهم في شيء من ذلك ، وإنما التوهم في أنفس القائلين به ، ويجب تحرير العربية من هذه الوصمة الشنعاء ، وصمة البناء على التوهم ، وتبرئتها منها جملة وتفصيلاً .

وعند الحديث في النوع السادس ، وهو توهم أصالة الحرف الزائد نقل الأستاذ الباحث نص قرارين لمجمع القاهرة في هذا النوع ، انتهت إليها لجنة الأصول ، وعقب بأن الشأن في المسألة ليس كذلك ، وأن ما فطن له المتقدمون من هذه الظاهرة ، هو غير الذي جاء في قرار لجنة الأصول في المجمع .

٢ – ذلك ما رددده الأستاذ الباحث ، وألفاظه اعتمدتُ في جملة ما أوردتُ ، وما إليه نسبتُ .

وثمة مجال لسؤالات يترتب على الإجابة عنها استخلاص الرأي الرجيح:

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أولاً – هل التوهم معناه في اللغة الخطأ والغفلة والاعتباط ؟

ثانياً – هل أراد علماء العربية بقولهم « البناء على التوهم » هذا المعنى الذي أورده الأستاذ الباحث وأقامه عماداً لبحثه ؟

ثالثاً – هل البناء على التوهم مقولة يتناقلها النحاة الخالفون ، جهلاً منهم لما فطن إليه القدامى من نحاة ولغويين ؟

رابعاً – هل الأنواع التي عددها الأستاذ الباحث وضرب لها أمثلتها التي قيل فيها بالبناء على التوهم تجري على قواعد العربية المطردة ونظامها الطبيعي وقانونها النفسي وأصولها المقررة ، على حد التعبير بذلك في غضون البحث ومطاويه ؟

أما الجواب عن السؤال الأول ، وهو حقيقة معنى التوهم ، فمردّه إلى اللغة فيما نقله رواتها ، واللغة تقول : توهم الشيء تخيله وتمثله ، كان في الوجود أو لم يكن ، وتقول : توهمت الشيء : ظننته وتفرسته وتوسمته وتبينته . وتقول : التوهم سبق الذهن إلى الشيء .

تلك دلالات التوهم في العربية ، وأيّ كان فليس في ذلك كله ما يشير إلى الخطأ أو الغفلة أو الاعتباط من قرب أو على بعد . على أن الخطأ أو الغلط أو السهو أو مايتصل بتلك المعاني له في مادة « وهم » صيغة غير صيغة التوهم . وهي « الوهم » وشتان ما بين « وهم » و « توهم » كما ترى .

وأما الجواب عن السؤال الثاني ، وهو مراد علماء العربية بالبناء على التوهم فهو أنهم يسوقون كلمة « التوهم » مقصوداً بها التمثل ، ولذلك يستخدمون مرادفات ونظائر تساق مساقها وتحل محلها ، ومنها : الإشباه ، والمشابهة ، والتشبيه ، والمشاكلة ، و « كأنه كذا » و « إلحاق هذا

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

بذاك » و « معاملة هذا معاملة ذاك » إلى غير أولئك من عبارات تفيد المعنى وتدل عليه . وكل ذلك عند التنبيه على الشذوذ أو مخالفة القياس والجري على غير المطرد . فهذا « الكسائي » يستعمل « المشابهة » في منع صرف أشياء ، وذلك « الفراء » يستعمل « التشبيه » في معاملة الأصلي معاملة الزائد في التسمية بطحّان ، وكذلك يستعمل « الجوهري » كلمة « التشبيه » و « الإلحاق » و « التوهم » في تعليلات شتى ، منها تعليله لجمع « المآقي » والنصب في مثل سمعت لغاتهم » . ويقول «المعري» : « كأنه كذا » في تعليل منع صرف فينان .

وعلى اختلاف التعبير يتفق المعنى ويتوحد المدلول ، وهو الاعتبار والفرض والتقدير والاحتساب والحسبان ، أو ما شئت مما يلامس تلك الدلالة المقصودة . وقد عبر « سيبويه » عن ذلك في بعض الأمثلة بأنه «الغلط» ولم يرتض « ابن هشام » تفسير « ابن مالك » لذلك بأنه « الخطأ » أو « اللحن » ، وقال : إن مراد سيبويه بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم ، وذلك ابتغاء نفي الخطأ عن العرب الخلّص .

وأما الجواب عن السؤال الثالث ، وهو نسبة التعبير بالتوهم إلى النحاة في القديم والحديث ، فهو أن مقولة البناء على التوهم ليست من مقولات الخالفين من النحويين ، فما ابتدعوها ، ولكنهم اصطحبوها ، إذ هي من المصطلح النحوي الباكر . وحسبنا أن ننقل ما رواه « سيبويه » عن «الخليل» في تعليل قولهم « مصائب » : « توهموا أن مصيبة : فعيلة » . ويقول « الجوهري » : « جمعوا مأقى على مآق على التوهم كما جمعوا مسيلا على أمسلة ومصيراً على مصران » . ويقول « الفارسي » : « توهم من قال

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

في جمع مسيل مسلان أنها زائدة للمد » . ويقول « ابن سيده » في تعليل « كل مُجْرٍ في الخلاء مُسيرٌ » : « إنما جاء على توهم أسرٌ ». ويقول « ابن منظور » في تعليل المثبوت : « أراد المثبت فتوهم ثبته » .

وأخبرني من يصنع فهارس الكتاب « لسيبويه » أن كلمة « التوهم» وردت في مواضع سبعة أو تزيد . فإذا كان هؤلاء النحاة واللغويون هم الذين عبر عنهم الأستاذ الباحث بأنهم الخالفون ، فَمَنْ قبلهم قدامى سابقون ؟ وإذا كان هؤلاء هم الذين عبر عنهم الأستاذ الباحث بأنهم جهلوا ما فطن إليه غيرهم وعقلوه ، فَمَنْ غيرهم أولئك الذين يعنيهم ويصفهم بأنهم فطناء عقلاء ؟ وما الذي اهتدوا إليه دون غيرهم بما لهم من فطن وعقول ؟.

وأما الجواب عن السؤال الرابع ، وهو منزلة المبني على التوهم من قاعدة العربية ، فإن الأنواع التي عددها الأستاذ الباحث ليس في نوع منها ما يساير العربية في مطرد قواعدها ومألوف أصولها ، ولو كانت مما هو مطرد مألوف لما أحوج ذلك علماء العربية وفقهاءها إلى محاولة تخريجها وتعليلها على نحو أو على أنحاء . فعلة القول بالبناء على التوهم هي أنها خرجت عن الأقيسة ، وجاءت على غير السَّنَن ، فاقتضى الأمر إعمال الذهن في التأويل والتعليل . ومن ثم تخالفت الآراء وتعددت وجهات النظر . فما وجه القول بأن هذه الأنواع التي قيل فيها بالبناء على التوهم هي من سجية اللغة وفطرتها وسليقتها ونظامها الطبيعي وقانونها النفسي ، على حدّ ما حلا للأستاذ الباحث أن يكرره في مجرى بحثه الفياض ؟ أليست هي أنواعاً وردت في كل منها أمثلة مسموعة عن العرب بقدر ضئيل أو غير ضئيل في ذاته ، ولكنه القدر الذي لا يبلغ مبلغ القاعدة الغالبة ، فاقتصر العلماء في توجيهها على الاجتهاد

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

والمعالجة ، واقفين فيها جميعاً أو في أغلبها عند حدّ المسموع لا يبيحون انتهاجه أو انقياسه ؟.

وهل من سنن العربية وقانونها الطبيعي ونظامها النفسي أن يُبنَى مفعول من أفعل الرباعي ، فنقول : أكرمه فهو مكروم ، كما سُمع أثبته فهو مثبوت ، أو أنبته فهو منبوت ، عند من لم يصحّ عنده سماع ثبته أو نبته متعدياً بنفسه ؟.

وهل من السنن منع صرف مثل أفياء وأرجاء ، كما منع صرف أشياء ؟.

وهل من السنن أن يجمع المؤنث أو المذكر غير العاقل جمع تذكير ، فيقال قأسون وشيئون ، كما سمع إوزون وإحرون ؟.

وهل من السنن أن يقال : تمسخر وتملعن كما سمع تمدرع وتمسكن ؟

وهل من السنن أن يقال : سُيّاح وسُيّاس كما سمع صُيّام وقُيّام ؟.

ألا إن أنواع البناء على التوهم مما يخرج على أقيسة العربية ويجافي مألوف أوضاعها ، على التفاوت فيما بينها قرباً وبعداً أو قلة وكثرة .

٣ - لا ننكر على الأستاذ الباحث أن يناقش فيما أورده النحاة من الأمثلة ، وأن يعالج تخريجها على وجه يردها إلى الطريق اللاحب في أصول العربية ، وإن يكن غير الطريق الذي سلكه الأسلاف . ولا ننكر عليه كذلك أن ينادي بإجازة ما ينجم من الألفاظ في الاستعمال العصري ، مناظراً للقليل أو النادر من المسموع ، سداً لحاجة التعبير عن دقائق المعاني أو جلائلها ، وابتغاءً للفصل بين المدلولات المتباينة للصيغ . ولكن علينا أن نسمي الأشياء بأسمائها ، ولا نحرّف الكلم عن مواضعه ، فما كان من قاعدة العربية التي تأدت إلينا فهو منها ، وما كان بابه القلة أو الندرة أو الشذوذ أبقينا عليه بوصفه ، حتى ينفتح في أمره رأي علمي يعدل به

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

عن ذلك الوصف ، مستنداً إلى إحصاء واستقراء ، ولنا مع ذلك أن نقرّ ما يشيع من المحدث على الأبنية القلائل أو النوادر أو الشواذ ، إذا مست إلى ذلك الحاجة في الأداء العصري ، ولم تَنْبُ عنه أذواق كتّاب العربية وأدباؤها الأبْبِياء .

٤ – وقد عرض الأستاذ الباحث لقضية الحروف الأصائل والحروف الزوائد ، في الكلم العربي ، وأفاض في القول برعاية الزوائد ، وقال بحرمتها وإقرارها إقرار الأصول . ولو وقف عند هذا الحد لأصاب وأطاب، ولكنه زاد عليه « أن قدامى اللغويين أقروه قانوناً من قوانين العربية » وأنهم « رعَوا حرمة الزائد وقرروا الاشتقاق منه » . وإني لأجهر بسؤال المستفيد : مَنِ الذي عرض لموضوع الاشتقاق في العربية من سالفي النحاة وخالفيهم دون أن يقرر قاعدة العربية في ذلك ، وهي أن الاشتقاق يقتضي تجريد الكلم من حروفه الزوائد ، وإجراء المشتقات على أساس الأصلي من الحروف ؟ من الذي قرر أن رعاية حرمة الحرف الزائد قانون من قوانين العربية المطردة ؟ من الذي قرر قياسية الاشتقاق من الزوائد دون توقف ؟ من الذي عارض القول بأن تجريد الكلم من زوائد حروفه شرط أساسي لصوغ المشتقات بوجه عام .

اللهم لا علم لنا إلا ما أعلمنا إياه فقهاء العربية وما تمرسنا به من مأثورها ، وهو أن الحروف منها زائد وأصلي ، وأن الاشتقاق يقوم على التجريد من الزوائد . و اللهم لا علم لي إلا بأن أهل العربية في عصرنا هذا لمسوا الحاجة إلى الإبقاء على الزائد من الحروف في بعض المشتقات ، وأن علماء اللغة المعاصرين وفي مقدمتهم المرحوم الشيخ « عبد القادر المغربي »

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

لاحظوا كثرةً من الأمثلة المسموعة جرى فيها الاشتقاق على أساس اعتبار الحروف كلها أصلية ، وأن « مجمع اللغة العربية » في القاهرة درس ذلك وناقش فيه ، وانتهى إلى قرارين مفادهما إجازة ذلك فيما يستحدث من تعبيرات المعاصرين .

ذلك مبلغ العلم ، فإن كان الأستاذ الباحث يعلم من وراء ذلك ما لم نعلم ، فإن بحثه على ما فيه من معارضة ونقاش ، وعلى ما انتهى إليه من نتائج لم يرشد إلى شيء يحدو على تغيير ما استقرت عليه في هذا الباب آراء نحاة العرب ولغويها منذ نشأة البحث النحوي والتأليف اللغوي إلى يومنا المشهود .

٥ ولقد ناقش الأستاذ الباحث في غضون بحثه أمثلة للأنواع التي يخرّجها النحاة على أنها من وادي التوهم ، وسلك في تخريجها مسلكاً غير الذي سلكوا ، وفي وجوه التخريج مَنَادِحُ لرأي ، والخلافُ عليها حقٌّ للباحثين من قبل ومن بعد ، ولكن التنازع في شأنها دليل على أنها جاءت على غير المطرد من قواعد العربية والمألوف من أوضاعها . ومن ثم نجمت حولها الآراء ، واصطرعت الأقوال ، ولو أردنا أن نعرض لما عرض له الأستاذ الباحث على سبيل التقصي لطال بنا تَنَفَّس القول . ولا أحسب أننا منتهون إلى رأي جامع ، وقرار قاطع ، كشأن المسائل التي يدور القول فيها مدار الحدس والتخمين ، وتتعدد فيها وجوه الظنون . فحسبنا في هذا المقام أن نلمع إلى مواطن في البحث تحمل على التوقف ، وتدعو إلى المراجعة :

٦ – عرض الأستاذ الباحث للكلمات التي جاءت مجموعة بالواو

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

والنون لغير مذكر عاقل ، مثل أرضون وأوزون ، ولم يرتض تخريج النحاة لها ، وقال إنهم عمدوا إلى هذا التخريج إخضاعاً لتلك الكلمات لما أصّلوه من قصر الجمع بالواو والنون على المذكر العاقل . وعنده أن هذا الجمع ربما كان هو الأصل في العربية القديمة ، ثم جرى التطور مميزاً بين جمع التذكير وجمع التأنيث ، وبقيت تلك الكلمات شواهد على الأصل البائد ، وفي قول الأستاذ الباحث ما يشهد بأن ما جاء على خلاف القاعدة المطردة تتباين فيه وجوه التعليل بين مقبول ومرذول . أو ليس القول بأن صيغة الجمع بالواو والنون عامة للعقلاء وغير العقلاء إنما هو من قبيل « التوهم » الذي ينكره الأستاذ الباحث على أسلافه النحاة واللغويين ؟ أو لا يباح لغيري إن لم أستبح أنا لنفسي ، أن يتجاوز ذلك إلى القول بأن ذلك من قبيل « الوهم » الذي لم يتورط فيه أحدٌ من النحويين واللغويين ، والذي لا سند له في بيان أو تبيين ؟

٧ — وحين عرض الأستاذ الباحث لما قاله الأقدمون في علة منع صرف « أشياء » نقل عن أحد الباحثين المعاصرين قوله : لعل المسؤول عن ذلك وقوعها في القرآن الكريم ، إذ قال تعالى : « لا تسألوا عن أشياء إن تُبْدَ لكم تسؤكم » فلو صرفت أشياء لوقع تكرار المقطع « أن » . ولم يقتصر الأستاذ « الأثري » على نقل المقول المنسوب إلى الباحث المعاصر ، بل قال : « أوافقه فيما ذهب إليه » . وقد رابتني هذه الموافقة ، فهل منع صرف « أشياء » ابتداع في كتاب الله ؟ أو لم يجر في لغة العرب ؟ أو لم يرد به شاهد في فصيح الكلام غير ما جاء في القرآن ؟ أو تلقفه النحاة من القرآن ليس غير ؟ وهل يمتنع صرف « أشياء » في كل مقام

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

رعياً ولورودها في القرآن ممنوعة من الصرف لعلة توالي الأمثال ؟

لو كان الأمر على هذا النحو ، لما أعوز النحاة التنبيه إليه ، والتوقيف عليه .

٨ — ولقد نوه الأستاذ الباحث بجملة في تعليل قولهم « تمسكن » و « تمدرع » منقولة عن « اللسان » غير منسوبة فيه لقائل ، وفيها « أن ذلك رعاية لحرمة الزائد » وقال الأستاذ الباحث إنه وجد هذه الجملة عينها في « التاج » منسوبة إلى « الخليل » . والحق أني قرأت الجملة ، فخامرني الشك في نسبتها إلى إمام العربية « الخليل » ، فالمأثور عنه أحكام مقتضبة ، وكلمات قصار ، وهذه الجملة فيها إشراق بيان ، ومزيد إيضاح ، وفضل إطناب ، وذهب بي الظن إلى أنها بكلام « ابن جني » أشبه ، وما زلت وراءها حتى وجدتها في « الخصائص » في باب « الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني » ، فليس « للخليل » فيها — إن كان له فيها شيء — إلا صدرها الذي يسرد الاستعمال اللغوي . وأما التوجيه والتعليل فهو « لابن جني » بأسلوبه الأدبي المطنب المعجب . وما أقول هذا توهيناً للرأي ، ولا إنقاصاً من قدر الاستئناس بقول « ابن جني » — وهو من هو — ولكني أبغي توثيق النص ، وتحقيق النسبة ، وتصحيح ما ورد في نسخة « التاج » .

٩ — والذي يتعلق بالمجمع — « مجمع القاهرة » — فيما عرض له الأستاذ الباحث قراران في توهم أصالة الحرف الزائد ، فقد نقل نص القرارين ، وعقب بقوله : « وليس الشأن في المسألة كذلك » ، « فان مافطن له المتقدمون من هذه الظاهرة اللغوية هو غير هذا الذي جاء في قرار لجنة الأصول في المجمع » . ومع هذا التعقيب نرى الأستاذ الباحث قد استمار

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

في تقريره للموضوع كل ما عبر به « المجمع » فيما قرر . فالمجمع يقول : « إن هذا التوهم ضرب من ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون ودعمها المحدثون » والأستاذ الباحث يقول : « إن ما فطن له المتقدمون من هذه الظاهرة اللغوية هو حرمة الزائد في الكلمة » فما معنى قوله مع ذلك : « إن ما فطن له المتقدمون غير هذا الذي جاء في قرار لجنة الأصول في المجمع » ؟

محور الخلاف بين المجمع والأستاذ الباحث أن المجمع يرى « أن توهم الأصالة لم يبلغ درجة القاعدة العامة » ومع ذلك أجازه في المستحدث من التعبير الشائع . وأما الأستاذ الباحث فيقول : « فطن قدامى اللغويين إلى هذا النظام ... فأقروه قانوناً من قوانين العربية ، ولكن جهل الخالفون أو قلةٌ منهم هذا القانون » . ولو صح أن ذلك قانون العربية — كما يقول الأستاذ الباحث — لركن إليه « المجمع » فأراح واستراح ، ولكن قانون العربية إنما يقوم أصلًا — دون جدال — على أن التصرف في الكلمة يتطلب تجريدها من الزوائد لامحالة ، وما سُمع على غير هذا الوجه قليلٌ ، خارجٌ عن مطرد القواعد والأصول ، وقد رأى « المجمع » إجازة ما يستعمله المحدثون على هذا الغرار ، إذا اشتهر ومست إليه الحاجة . وفي ذلك بلاغ .

١٠ — وكل ما قدمه الأستاذ الباحث يدور حول استنكار التعبير « بالتوهم » ، ولكن هذا الاستنكار لا يقدم ولا يؤخر في الحكم العلمي على الأنواع التي يساق في توجيهها التعبير بالتوهم ، أو ما يرادفه في الدلالة والإبانة . فما يقال فيه إنه مبنى على التوهم هو ما خرج عن محكم القواعد ومطرد الضوابط ، لا نزاع ولا دفاع .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

على أن التعبير بالتوهم بمعنى التمثل والتخيل ، أو المشابهة والمشاكلة ، تعبير لا وصمة فيه ولا استنكاف منه . فهو مصطلح نحوي معرق في القدم ، استعمله « الخليل » و « سيبويه » و « الجوهري » و « أبو علي الفارسي » و « ابن سيده » وغيرهم . ولو أننا استبدلنا به غيره ، مما يرادفه أولا يرادفه لبقيت الأنواع المندرجة تحته على حالها من الحكم عليها بمجافاة القواعد العامة والأقيسة الجامعة ، وإن دار الخلاف حول أمثلتها في التوجيه والتعليل والتخريج ، وفي أن بعضها صادق على نوعه أو غير صادق ، خليق أن يؤخذ به أو غير خليق .

محمد شوقي أمين
عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

بعض مراجع البحث :

١ – كتاب سيبويه : ج ١ ص ٤٥٣ – ج ٢ ص ٣٦٧
٢ – صحاح الجوهري : مادة مأق ، ومادة سال .
٣ – خصائص ابن جني : باب الرد على من ادعى عناية العرب بالألفاظ وإغفالها للمعاني – باب معرفة أغلاط العرب – الكلام على صنيف وصنيفن .
٤ – مخصص ابن سيده : ج ١٤ ص ٢٠
٥ – لسان ابن منظور : مادة أسر ، ومادة نور .
٦ – شرح المفصل لابن يعيش : باب العطف .
٧ – مغني ابن هشام : باب العطف .
٨ – تاج الزبيدي : مادة درع ، وسكن ، وسال ، ومسل .
٩ – مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق : بحوث المرحوم الشيخ عبد القادر المغربي في التوهم: المجلدات : ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ٢٣ ، ٢٧
١٠ – مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة : بحوث التوهم ج ٧ ، و ج ٩ وكتاب المجمع الحاوي « لمجموعة القرارات العلمية » .
وكتابه : في أصول اللغة ، ج ١

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net